المحاضرة الأولى: **مفهوم لسانيات النص : من الجملة إلى النص**

تمهيد:

لعل عدم كفاية الجملة، حيث صعوبة تطبيق الكثير من مناهج التحليل اللساني الحديثة عليها، جعل بعض الدارسين يجنحون إلى ضرورة توسيع مجال الدراسة اللسانية بحيث تتجاوز اعتبار الجملة بنية كبرى، فكانت نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي مرحلة يؤرخ بها لظهور هذا التحول الكبير معرفيا وإجرائيا، بحيث اتخذ من النص مادته الأساسة، عرف في البداية بـ"نحو النص (*grammaire de texte*)"[*] وكان هدفه الأساس بلورة مجموعة من القواعد تسهّل على الدارس التعامل مع النص وفق رؤية شمولية تتجاوز العناية بالأداء اللغوي بمفهوم تشومسكي... فلا تنتهي مهمته بوصف ما هو قائم بالفعل في الواقع اللغوي، أو تلك المادة الفعلية التي تقدمها أبنية اللغة ... لأنها لم تقدم سوى تفسيرات مجتزئة غير كافية ولكنها ضرورية للتحليل النصي الذي يستوعبها ويضم إليها تصورات متنوعة عن عمليات الإنتاج والتلقي[1]، بل ينظر إلى النص من حيث هو شبكة من العلاقات النحوية والدلالية والتداولية تسهم كلها في خلق النص وتكشف عن نصيته.

ضبط مفهومي: في معرض الوقوف على مؤيدات هذا الانتقال من الجملة إلى النص، حري بنا أن نضبط بعض المفاهيم التي تؤسس لمعرفة أولية تضعنا في صلب اهتمام هذا النشاط المعرفي فتسهل علينا الإحاطة بإجراءاته، وعليه فالتعريف بالجملة والنص وبنحويهما هو من الأهمية بمكان.

أ.النحو: لا يُراد بالنحو مجموع القواعد المعيارية ذات الطابع الإلزامي، التي يجب أن يتقيد بها مستعمل اللغة في كل أداءاته، بقدر ما يراد به تلك الدراسة العلمية للغة قصد الوقوف على كفاءاتها التعبيرية التي تمكن مستعمليها من التعبير عن انشغالاتهم دونما عناء، فكلمة نحو هنا تعني كل القوانين التي تحكم نظاما ما[2] ، فإن أضيفت له الجملة صار دالا على القواعد المعيارية التي تحكم هذا النشاط اللغوي، وإن نسب إليه النص أريد به اللسانيات من حيث هي العلم الذي يدرس اللسان البشري.

ب. الجملة:

يقف المتتبع لتعريفات الجملة على ذلك التباين الواضح بين اللغويين في تحديد مفاهيمها وضبط حدودها ومرد ذلك في الغالب إلى اختلاف المنطلقات وتعدد المرتكزات، "فبعضها يرتكز على منطلق دلالي محض، وبعضها يرتكز على منطلق شكلي محض، وبعضها الثالث يعتمد على المزج بين الدلالة والشكل[3]. ذلك أن الدراسات اللسانية تأسست على مفهوم الجملة الذي يتميز بالتنوع والاختلاف حتى إنه توجد تعريفات عديدة للجملة عند العرب وغيرهم.

---

*) لم يحز هذا المصطلح على اتفاق منظريه ولا ناقليه، فهو عند "هارفج" (*Harveg*) "*Textologie*" "علم النص"وتبعه في ذلك فان ديك، وتقبله سعيد القبول الحسن، أما "درسلير" فقد استخدم للدلالة على هذا العلم مصطلح "علم دلالة النص" و"نحو النص" "*Text Grammatik*" والتداولية النصية، ويقدم "كلاوس برينكر" *linguistis chetextanalyse*" أي التحليل اللغوي للنص، في حين يرى "سونسكي"" *Swinskie* " أن المصطلح المتعلق بالعلم الذي يجمع كل البحوث المتعلقة بالنص هو"لسانيات النص" "*Texte Linguistique*" والشأن ذاته بالنسبة للمترجمين إذ المصطلاح ذاته قوبل بترجمات عدة منها: علم لغة النص، علم اللغة النصي، نحو النص، الألسنة النصية، علم النص، لسانيات الخطاب، إلا أن أنسبها هو لسانيات النص.

[1]– سعيد حسن بحيري، اتجاهات لغوية معاصرة، من وظائف التحليل النصي، علامات في النقد، مج: 10، ج: 38، 2000، ص: 139.

[2]– الأزهر الزناد، نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص: 18.

[3]– أحمد عفيفي، نحو النص، اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط1، 2001، ص: 18.

الجملة عند البنويين الوظيفيين:

ركز البنويون الوظيفيون على الوظيفة التي تؤديها الجملة أو أحد عناصرها في التركيب، ففي رأي "ديبوا"(*Jean Dubois*) أن مفهوم الوظيفة هو المنزلة التي يمثلها أي جزء من أجزاء الكلام في البنية النحوية بالنظر إلى السياق الذي يرد فيه، ويتعلق هذا المفهوم في نظر" أندري مارتيني**"** (*A. Martinet*) باختيار المتكلم لأدواته التعبيرية بوعي، فتتحدد وظيفة كل جزء من أجزاء الكلام بالشحنات الإخبارية التي يحمّله إياها المتكلم فتكون للوظيفة قيمة تمييزية من الناحية الدلالية العامة.

حدد **مارتيني** الجملة بكونها كل عبارة ترتبط جميع وحداتها بمسند وحيد أو بمسندات مترابطة وحللها بالنظر إلى تقسيم وحداتها إلى مجموعة من المونيمات والتركيبات، منها ما يمثل نواة الجملة وهو التركيب الإسنادي الذي يتألف من عنصرين أساسيين هما المسند (ويمثل نواة الجملة أو الخطاب أو الحكم)، والمسند إليه الذي يمثل عنصراً هاماً لتمام الجملة (المحكوم عليه) فمثلاً التركيب المكون من: "*Les enfants (du voisin) jouent (dans le jardin)*" فالتركيب المكون من" الأطفال يلعبون أو يلعب الأطفال" هو نواة التركيب الإسنادي الذي يشكل أساس الجملة، لا يمكن أن يزول وإذا زال فسدت الجملة، وهو تركيب مستقل لأنه يدل بنفسه على وظيفته، أما بقية العناصر فمتعلقة به وهي فَضْلات تضاف لتحديد الزمان، والمكان، أو لتخصيص أحد عناصر الإسناد فإذا حذفناها لا يختل معني الجملة[4].

الواضح أن العلماء الذين اهتموا بلسانيات الجملة(*Linguistique Phrasique*) قد أبعدوا العوامل الاجتماعية والتبليغية واهتموا في المقابل بالوصف دون النظر إلى السياق اللغوي في علاقته بأحوال الخطاب ومقتضيات التبليغ اللغوي وملابسته المختلفة.

إن ما يستحق البحث إذاً، هو كيفية الانتقال من الجملة إى النص، إذْ إنّ هذا الانتقال لا يعود إلى معايير التوسع بقدر ما يتصل بتغيير نوعي سمح بظهور تيار علمي جديد سمي بـ"**نحو النص**"، حيث تأكد أن المعنى الكلي للنص والمعلومات الواردة فيه أكبر من مجرد مجموع المعاني الجزئية للجمل التي تكونه، ذلك أنّ اهتمام الدراسات اللسانية في البداية كان موجها إلى الوحدات اللغوية الدنيا (المباحث الصوتية والصرفية) ثم عرف مرحلة انتقالية ركزت على مظاهر التركيب وأقصاها الجملة ولم يتم التفكير في تجاوز الجملة إلا في أواخر الستينيات من القرن الماضي.

وضّح "فان ديك"(*Van Dijk*) أوجه عدم كفاية نحو الجملة لوصف ظواهر تتجاوز حدود الجملة، يقول:"لقد توقفت القواعد واللسانيات التقليدية غالبا عند حدود وصف الجملة، وأما في علم النص فإننا نقوم بخطوة إلى الأمام، ونستعمل وصف الجمل بوصفه أداة لوصف النصوص، وما دمنا نستتبع هنا المكونات المعتادة للقواعد، ونستعمل النصوص المستخدمة بغية وصف الجمل، فإننانستطيع أن نتكلم عن قواعد النص[5] غير أن ذلك لا يعني رفض مقولات نحو الجملة أو التقليل من أهميتها، فعلى الرغم مما وجه لها من نقد إلا أن ذلك لا ينفي سبق التراث النحوي بكل ما تضمنه من تصورات ومفاهيم وقواعد ووصف وتحليل عُدّت الأساس الفعلي الذي انبنت عليه الاتجاهات النصية الحديثة، فالأمر بالنسبة لـ"فان ديك" يمكن في تغيير الإطار الأساس الذي يضم الجملة، بعد إدخال عناصر دلالية وتداولية في الوصف والتحليل، لأن الحاجة أصبحت ملحة لوضع مفاهيم جديدة تضم عناصر لغوية وغير لغوية لم تجد لها مُتّسعا في الجملة، وبالتالي حصل نوع من الاتفاق على ضرورة التغيير وفق رؤية منهجية لا تغفل الجملة وفي المقابل لا تعدها أكبر وحدة قابلة للتحليل اللساني،

---

[4]– نقلا عن: خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2006، ص: 101.

[5]– فان دايك، النص بنى ووظائف مدخل أولي إلى علم النص،تر:منذر عياشي، ضمن كتاب العلمانية وعلم النص، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان 2014، ط1، ص: 147.

بل ينظر إليها من زاوية علاقتها ببقية الجمل الأخرى المكونة للنص، وكذا من زاوية السياق الذي أُنْتِجَتْ فيه وبمنتجها ومُستقْبِلها (ظروف الإبداع والتلقي).

يرى أصحاب هذا الاتجاه الجديد (لسانيات النص) أن كثيرا من الدراسات اللغوية الدائرة في فلك الجملة قد أهملت الجانب الدلالي أولم تُعْنَ به العناية الكافية، مما حدا بعلماء النص إلى تجنب هذا القصور في دراستهم ويمكن توضيح ذلك من خلال تعليل "**فان ديك**" بقوله:" في كل الأنحاء السابقة على نحو النص وصف للأبنية اللغوية، ولكنه لم يُعْنَ بالجوانب الدلالية عناية كافية مما جعل علماء النص يرون أن البحث الشكلي للأبنية – وبخاصة الجوانب الدلالية- لا يمكن أن توصف إلا في إطار أوسع لنحو الخطاب أو نحو النص"[6].

لكن الفارق بين نحو الجملة ونحو النص لا يبعث على الانفصال، بل يمكن إيجاد طرائق تتيح نوعا من التكامل بينهما، إذ إن نحو الجملة يقدم القواعد النحوية المعيارية التي تشكل أسس التحليل في المستوى الأول، انطلاقا من اعتبار الجملة وحدة نظامية، فتعقبها بعد ذلك القواعد الدلالية التي تتبلور في المستوى الثاني باعتبار الجمل المستعملة وحدات نصية، أما نحو النص فيهتم بالمستوى الدلالي من خلال بحثه في العلاقات المعنوية غير الظاهرة التي تعمل على تجسيد تماسك النصوص وانسجامها منطلقة من كون النص وحدة دلالية كبرى يمكن تحليلها بالنظر إلى مكوناتها الصغرى، بالإضافة إلى عنايتها بالظروف والسياقات الخارجية، فباتساع مجال البحث من خلال إدخال تصورات أكثر شمولية صار من الضرورة بمكان الخروج بالتحليل من مستوى الجملة إلى التحليل على مستوى أكبر وهو النص.

إن الانتقال من الجملة إلى النص هو انتقال في المنهج بأدواته وإجراءاته وأهدافه، حيث تمكنت لسانيات النص من بلوغ محطات متقدمة ما استطاعت لسانيات الجملة الوصول إليها، إذ تمكنت من تحديد العلاقات التي تربط بين الجمل وفقرات النصوص على مستويات متعددة منها الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي والتداولي.

ج. النص:

تعددت تعريفات مصطلح النص، فقد وجدها د. سعيد حسن بحيري كثيرة، بدا له حينها أن حظ هذا المصطلح لم يكن" أسعد حالا من مصطلح الجملة، فثمة اختلاف شديد بين هذه الاتجاهات في تعريف النص إلى حد التناقض أحيانا والإبهام أحيانا أخرى"[7]. وقد يعود هذا الاضطراب في تحديد مصطلح النص ومفهومه إلى أسباب لعل أهمها:

– تقاطع لسانيات النص مع نشاطات أخرى كعلوم الأدب والبلاغة والشعر والفلسفة وغيرها من التخصصات التي تجعل من النص اللغوي مادة بحثها،"فقد تشعبت المنابع التي استقى منها مفاهيمه وتصوراته ومناهجه"[8].

– تعدد معايير تعريف النص ومداخله ومنطلقاته؛ من حيث "وجوده الفيزيائي وما يتجسم به من مكونات، ومن حيث هو حدث أو عمل منجز في الزمان والمكان، ومن حيث هو بنية تحكمها علاقات، ومن حيث هو مؤسسة اجتماعية حضارية " [9].

– يُضاف إلى ذلك أن البحث اللساني عموما وما ارتبط منه بدراسة النصوص خصوصا لم يتّضح بعد خيطه الأبيض من خيطه الأسود.

---

[6]– سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، القاهرة، مصر، 1997، ط1، ص: 136.

[7]– سعيد حسن بحيري، علم لغة النص ، المفاهيم والاتجاهات، ص: 101

[8]– المرجع نفسه، المقدمة ، ص: أ.

[9]– الأزهر الزناد، نسيج النص بحث فيما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 1993، ص11.

-إن مجال اشتغال اللسانيات النصية هو دراسة النصوص وتحليلها، حيث "يرتكز على النصوص في ذاتها؛ أشكالها، وقواعدها، ووظائفها، وتأثيراتها المتباينة"[10]، لذا عدّ النص مجال اختلاف بالنسبة للباحثين في هذا الميدان.

التحول من نحو الجملة إلى نحو النص ومؤيداته

اعتبر البنويون الجملة أكبر وحدة لغوية قابلة للوصف والتحليل، وظلت إلى حد قريب الموضوع الشرعي والوحيد الذي يشكل مادة البحث اللساني لاستقطابها جميع مستويات التحليل اللغوي. وانطلق البنويون من "أن كل بنية نحوية هي قياس وأن دراسة لغة من اللغات تتمثل في الكشف عن مجموع العناصر التي يتعاطاها أفراد المجموعة اللسانية مما يؤلف قياسات تلك اللغة التي يستعملونها"[11]؛ أي أن النحو علم تصنيفي هدفه ضبط الصيغ الأساسية في اللغة بحسب تواترها. وعليه تقوم النظرية اللسانية البنوية بتحليل اللغة باعتبارها مجموعة من الجمل، كل جملة تشتمل على شكل صوتي وعلى تفسير دلالي، وقواعد اللغة هي التي توضح التوافق بين الصوت والدلالة في الجملة، ولذلك تسمى بقواعد الجملة باعتبارها الوحدة الأساسية في التحليل اللساني التي توقفت عندها اللسانيات البنوية ولم تتجاوزها إلى وحدات لغوية أكثر منها ولذلك سميت بلسانيات الجملة. في المقابل لم تحظ باقي الوقائع اللغوية التي تفوق الجملة بأدنى اهتمام، وهو ما جعل الجملة غرضا تستهدفه سهام النقاد لقصورها عن اشتمال ما اتسع له النص من إمكانات لغوية تحقق له الاكتمال، في مقابل قصور الجملة عن تحقيق هويتها إلا بالنسبة إلى جمل أخرى، لذا وصف الخطاب من خلال جمله"**إجراء غير محمود النتائج**"[12]، لأن الجملة حسب"**ميشيل مايير**"(*Michel Myer*) لا وجود لها منعزلة في الاستعمال الفعلي للغة، فهي دائما محتواة في سياق للتلفظ، وعليه فالجملة لا تتحقق ولا تكتسب هويتها الحقيقية إلا في إطار الخطاب أو السياق[13]، وفي هذا السياق يشير "تمام حسان" إلى مجموعة من المبادئ الحاكمة التي تخص نحو الجملة فقط وهي:

1. **الإطراد:** وهو ثبات القاعدة في الحكم على الفصحى، وما خرج عنها فهو شاذ. أم نحو النص فينأى عن الإطراد، لأنه يعترف بالمؤثرات الأسلوبية، وهي تصرفات فردية يلجأ إليها منشئ النص ليدل بها على لفتات ذهنية.
2. **المعيارية:** فالقاعدة في نحو الجملة هي أساس الصحة أو الخطأ، فالمعيارية سابقة على النص، لذا لا يؤمن نحو الجملة بنص إلا إذا كان موافقا للقواعد التي استنبطها، أما نحو النص فهو نحو تطبيقي غير نظري، فلا ينشأ إلا بعد أن يكتمل النص.
3. **الإطلاق:** أن تطلق القاعدة على كل ما قيل أو سيقال، فهي الحكم الذي يرد إليه كل كلام في نحو الجملة، أما في نحو النص فيكون الحكم بعد انتاج النص، وفي حالة التواصل الفعلي.
4. **الاقتصار:** على بحث العلاقات في حدود الجملة الواحدة دون تجاوزها، إلا عند إرادة معنى الإضراب أو الاستدراك. أما نحو النص فميدانه النص كاملا دون تجزئته.

ما يختص به نحو النص:

النص حدث تواصلي تتحقق نصيته بتوافر معايير النصية السبعة (السبك والحبك والقصد، والقبول، الإعلام، والمقامية والتناص)، منها خمسة معايير يختص بها نحو النص ولا تعني نحو الجملة في شيء[14]. يبدو إذن، أن التحول من نحو الجملة

---

10 - سعيد حسن بحيري، علم لغة النص "المفاهيم والاتجاهات " ص:100

11- عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (دط)،(دت)، ص: 144.

12- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، ط1، 2008،ص: 65.

13- المرجع نفسه، ص: 64، 65.

14- ينظر: أحمد عفيفي، نحو النص، اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 2001، ص: 75، 76، 77.

إلى نحو النص هو إدراك للأبعاد الدلالية التي تتوالد باستمرار باعتبار المواقف التواصلية والتي لا تتسع لها الجملة في جميع أحوالها.

وعليه، لا يعني بأية حال من الأحوال أن نطرح مقولات نحو الجملة جانبا، فنحو النص يقوم أساسا على تصورات ومقولات نحو الجملة وقواعدها فباتساع مجال الرؤية تاق(رغب) الدارسون إلى تقيق هدف جديد يتجاوز قواعد إنتاج الجملة إلى قواعد إنتاج النص، أي محاولة تقديم صياغات كلية دقيقة للأبنية النصية وقواعد ترابطها.

المبادئ العامة الحاكمة لكل نمط:

لئن جاء "نحو النص/ لسانيات النص" في أثر "نحو الجملة/ اللسانيات البنوية"، فلم يكن ذلك من باب الهدم فالبناء، أي أن نحو النص لم يكن مناوئا لنحو الجملة، بل نراه يتكيء في كثير من الأحيان على مقولاته، ومع هذا التقاطع يظل لكل من النمطين مبادؤه التي ينفرد بها.

ينحصر الفرق بين نحو الجملة وبين نحو النص في الموضوع والمنهج والغاية[15]، فموضوع نحو الجملة هو الجملة في حد ذاتها، في حين موضوع نحو النص هو دراسة النص الذي قد يكون دون جملة أو يطابقها أو يتجاوزها أما المنهج فإن نحو الجملة يعتمد على معايير في التنصيق أكثر قرارا وتجريدا من المعايير المعتمدة في تصنيف نحو النص.

ومن ثم فلا مبرر لانفصال لسانيات النص عن لسانيات الجملة، بل إنه لا مبرر لتطابق مباحثها (بمفهوم تداخل كل منهما في الآخر)، إننا ننطلق إلى حد بعيد من علاقة تكاملية بين لسانيات النص والجملة/ علمي النص والجملة، حيث ينظر إلى بحوث علم لغة الجملة على أنها شرط جوهري للدراسات اللغوية النصية من جهة، بل يمكن أن يستوعبها علم لغة النص الشامل من جهة أخرى[16]، فتمام البنية الجملية تعني بداية البنية النصية، كما يوضحه الشكل أدناه.

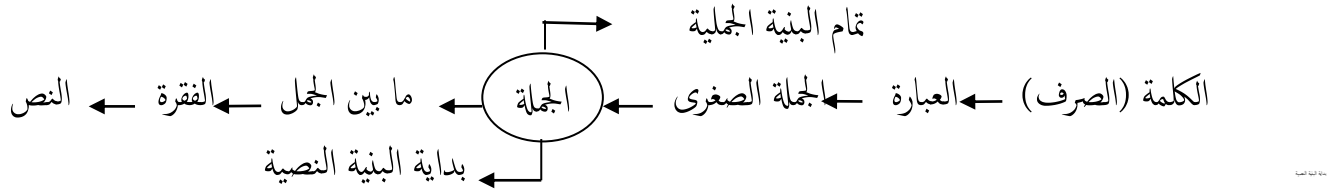

إن الانتقال من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص إذن، هو انتقال في المنهج بأدواته وإجراءاته وأهدافه، حيث تمكنت لسانيات النص من بلوغ محطات متقدمة ما استطاعت لسانيات الجملة الوصول إليها، إذ تمكنت من تحديد العلاقات التي تربط بين الجمل وفقرات النصوص على مستويات متعددة منها الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي والتداولي.

مميزات النص:

للنص من الصفات ما يتميز به عن الجملة وتتمثل في معايير النصية التي تشكل مجتمعة مباحث لسانيات النص وأهم خصائصها، بحيث لو سقط منها معيار واحد فقد المعطى اللغوي نصيته، وهي كما طرحها "دي بوجراند" و"درايسلر" سبعة،إلا أن المعياريين الأولين منهما يعدان من المباديء التي يشترك فيها نحو الجملة ونحو النص وهما الاتساق والانسجام، في حين الخمسة الباقية مبادئ تفصل بين مجالي الجملة والنص وهي [17] :

1- الإعلامية، 2- المبدع، 3- الموقفية، 4- التناص.

15– الأزهر الزناد، نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، ص: 15.

16– فولفجانج هاينه مان، مدخل إلى علم النص، تر/ سعيد حسن بحيري، ص: 6

17 – روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر/ تمام حسان، ص: 103- 104.

تأكد أن التحليل اللساني النصي لم يتخل كليا عن التحليل الجملي، وإنما تم تجاوز الجملة إلى الوصول إلى نصية النص، وحاول "**دي بوجراند**" (*De- Beaugrand*) بيان الفروق الجوهرية بين لسانيات الجملة ولسانيات النص التي سوغت تجاوز التحليل الجملي.

1. إن النص نظام فعال، في حين نجد الجمل عناصر من نظام افتراضي.
2. الجملة كيان قواعدي خالص يتحدد على مستوى النحو فحسب، أما النص فيعرف تبعا للمعايير الكاملة للنصية.
3. يمكن التغلب على القيود المعيارية المفروضة على البنية التجريدية للجملة في النص بوساطة المواقف التواصلية وسياقات الموقف.
4. الحكم على اي تركيب بأنه جملة يتم بمقارنته بالأنماط التي تسمح بها القواعد النحوية في تكوين الجملة، أما التمييز بين النص واللانص فيكون بالاستحسان أو الاستهجان وهي درجة معقد تتجاوز التقابل الثنائي بين المعيار والاستعمال اللغويين.
5. يرتبط النص بموقف خارجي يعرف بسياق الموقف يعين على حسن الفهم والتأويل، في حين ترتبط الجملة بسياق البنية، إذ تفهم في إطار مقتضيات المعيار النحوي.
6. لا يمكن النظر إلى النص بزعم أنه مجرد صورة مكونة من الوحدات الصرفية أو الرموز، إنّ النص تجلٍّ لعمل إنساني ينوي به شخص أن ينتج نصا ويوجه السامعين به إلى أن يبنوا عليه علاقات من أنواع مختلفة ... وليست الجملة عملا؛ ولهذا كانت ذات أثر محدود في الموقف الإنساني، لأنها تستعمل لتعريف الناس كيفية بناء العلاقات النحوية فحسب.
7. النص توال من الحالات فالحالة المعلومية والحالة الانفعالية والحالة الاجتماعية لمستعملي النص عرضة للتغير بواسطة النص، ويأتي إنتاج النص في صورة توال من الوقائع... في المقابل يجري النظر بوصفها عناصر من نظام ثابت متزامن.
8. إن الأعراف الاجتماعية تنطبق على النصوص أكثر مما تنطبق على الجمل ، فالوعي الاجتماعي ينطبق على الواقع لا على أنظمة القواعد النحوية.
9. العوامل النفسية أوثق علاقة بالنصوص منها بالجمل.
10. إن النصوص تشير إلى نصوص أخرى، تختلف عن اقتضاء الجمل لغيرها من الجمل[18]

مما سبق تتجلى مؤيدات الانتقال من الجملة إلى النص، باعتبار ان الجملة لا تكتفي بذاتها لتمام معناها بل تحتاج إلى ما قبلها وإلى ما بعدها لهذا الغرض، خلافا للنص الذي يعدّ كلا متكاملا، لا تقبل وحداته التجزئة.

وبما أن المتخاطبين يتعاملون بالنصوص لا بالجمل المعزولة، فإن دلالة الجملة في النص تتوقف على الجملة السابقة والجملة اللاحقة، وهو ما يعني أن هناك فراغا في التحليل الجملي مما استدعى البحث عن بدائل لملء هذا الفراغ فكان النص/ الخطاب.

18- روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر/ تمام حسان، ص: 89- 94.